

أخبار الساعة

نشرة إخبارية يومية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الأخبار والتقارير المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الأربعاء ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧ - السنة الرابعة عشرة - العدد ٣٧٥٣

الافتتاحية

الموقف الإماراتي الثابت من القضية الفلسطينية

تأكيدات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال لقائه مع أمين سر اللجنة التنفيذية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، ياسر عبد ربه، خلال زيارته إلى الدولة، تكشف عن مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة المبدئية تجاه القضية الفلسطينية، وكيف أن هذه المواقف تتسم بالأصالة وتعبر عن وعي عربي عميق رسّخه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، وتضيف إليه وتدعمه قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. فقد أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد أن موقف الإمارات سوف يظل ثابتاً في دعم القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين للحصول على حقوقهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، مشيراً سموه إلى أن الدولة سوف تقف إلى جانب الجهود العربية والدولية الرامية إلى فتح الأبواب أمام حلٍّ عادلٍ وتسوية شاملة للقضية الفلسطينية وتدعم أي مسعى يهدف إلى تحقيق تقدّم لعملية السلام.

إن أهمية هذه التأكيدات لا تنبع من كونها ترجمة حقيقية لعمق البعد العربي في السياسة الإماراتية فقط، والذي عبّر عن نفسه دائماً في الأزمات والمواقف الصعبة، وإنما لأنها تعكس أيضاً سياسة لا تتوقف عند القول أو الدعم اللفظي فقط، بل وتعمل دائماً على دعم القول بالعمل والتحرك على الأرض من أجل تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، وهذا ما تشهد عليه المشروعات الإماراتية العديدة والمتنوعة من أجل مساعدة الفلسطينيين في ظروفهم الصعبة وتقديم يد المساعدة لهم بالطرق والأساليب الممكنة كلها، ما عمّق من موقع الإمارات وشعبها في قلوب الفلسطينيين باعتبارها مصدراً للخير والدعم والمساندة لكل محتاج إليها في وقت الأزمات. في ضوء ما سبق فإن وزير الشؤون الاجتماعية الفلسطيني أدلى بتصريحات معبرة في اليوم نفسه الذي التقى فيه الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد مع ياسر عبد ربه وتأكيداته القوية على دعم الإمارات للقضية الفلسطينية، حيث أشاد الوزير الفلسطيني بدعم «هيئة الهلال الأحمر الإماراتي» المتواصل للشعب الفلسطيني في ظروفه الصعبة التي يعيشها، وكيف أنها تنفذ مشاريع عدة لمساعدة المحتاجين بدعم من «الهيئة».

الدعم الإماراتي لقضية الشعب الفلسطيني، هو جانب من جوانب الدعم لقضايا العرب بشكل عام، وهذا ما يجعل صورة الإمارات ناصعة لدى كل العرب، وعنواناً لكل ما هو خير وأصيل.

محتويات العدد

- ١ * الافتتاحية
○○○
- ٢ * قضايا الساعة
○○○
- ٣ * أهم الأحداث
○○○
- * تقارير وتحليلات
- ٤ قراءة في الحديث عن استئناف التعاون العسكري بين إيران وروسيا
- ٥ أي تأثير في القوى السياسية العراقية؟
- ٧ تطوّر ملموس في العلاقات الصينية-الهندية
- ٨ خيارات مشرّف للاحتفاظ بالسلطة
- ٩ النفط العراقي «الحل الأمثل» لأزمة الطاقة العالمية
- ٩ «النزعات الحمائية» قد تؤدي إلى انهيار مبدأ «التجارة الحرة» في العالم
- ١٠ دبلوماسية ساركوزي النووية.. تداخل التجارة والسياسة
- * أخبار الساعة حول العالم
○○○
- ١٢ موسكو
- ١٣ سيئول
- ١٣ تل أبيب
-
- ١٤ * متابعات اقتصادية
○○○
- * عرض كتاب:
- ١٥ «كوندوليزا رايس: سيرة ذاتية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

www.ecssr.ae





الإمارات اليوم

شرطة أبوظبي وشركاء النجاح

عندما تكرم شرطة أبوظبي القادة السابقين وقدامى الموظفين العاملين والمتقاعدين والمؤسسات الراعية والداعمة والشركاء الاستراتيجيين، فإنها تترجم بصدق ما قاله الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حين أكد سموه في كلمته بمناسبة احتفالات شرطة أبوظبي بمرور خمسين عاماً على تأسيسها «اليوبيل الذهبي»، أن مفهوم الأمن قد اتسع إلى درجة تحتم مشاركة مختلف مؤسسات المجتمع والتنشئة الاجتماعية في تحمل أعباء هذه المسؤولية الضخمة ومواجهة أنماط جديدة من «الجرائم الذكية» التي تسخر التكنولوجيا الحديثة لمصلحتها). كلمات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، هي دعوة هادفة وتنطوي على رؤية مستقبلية واضحة للواقع والتحديات التي تستوجب بالفعل المزيد من التكاتف والتضامن والتعاون والتنسيق بين جميع مؤسسات المجتمع وهيئاته المتخصصة لتحقيق شعار «الأمن مسؤولية الجميع»، ولقد ضربت شرطة أبوظبي بالفعل المثل والقُدوة في «الشراكة المجتمعية» من خلال «استراتيجيات عمل» تطبق بفاعلية عالية ويلمس الجميع نتائجها وحصادها سواء في مستوى الاستقرار الأمني الذي ينعم به الجميع، والحمد لله، أو عبر العلاقة التفاعلية الإيجابية القائمة بين جهاز شرطة أبوظبي والجمهور من جهة، وشرطة أبوظبي والهيئات والمؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة ووسائل الإعلام من جهة ثانية أيضاً. وإذا كان تكريم قدامى العاملين والقادة السابقين ينطوي على معانٍ وقيم إنسانية نبيلة تضيف قيمة نوعية جديدة لسجل العمل الشرطي، فإن تأكيد حرص شرطة أبوظبي على تكريس التعاون المثمر مع الشركاء الاستراتيجيين، من مؤسسات وطنية ومراكز بحثية وغيرها إنما يعكس في أحد جوانبه أيضاً اهتماماً وحرصاً على الاستفادة من الجهود كافة في تحقيق هدف الأمن والاستقرار باعتباره ركيزة أساسية لمسيرة التنمية الشاملة في البلاد، خصوصاً إذا كانت هذه المؤسسات تمتلك موروثاً وتراكماً من الخبرات والدراسات ما يؤهلها لدعم العمل الشرطي، كما يعكس إيماناً راسخاً بقيمة العمل الجماعي المتكامل في تحقيق أهداف التنمية وتعزيز الأداء فضلاً عن كون العمل بروح الفريق إنما يعبر عن مظهر حضاري ويعكس مستوى رفيعاً من التقدم في الأداء والتنسيق بين مختلف الجهات والأجهزة والمؤسسات، وهذا كله يصب ببطبيعة الحال في سلة مصلحة الجمهور ويضمن مزيداً من الدعم لمفهوم «الشراكة المجتمعية» التي تحوكت بفضل فلسفة العمل هذه إلى برامج وسياسات عمل تطبق على أرض الواقع وليست مجرد شعارات. ومن المؤكد أن اهتمام شرطة أبوظبي ببناء قاعدة حوار وتواصل مستمرة مع شركائها الاستراتيجيين والمؤسسات الراعية والداعمة لأنشطتها وبرامجها، تعد إحدى أدوات ضمان تنفيذ البرامج الخططية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشرطة في المرحلة المقبلة.

العالم اليوم

بين خطر التطرف وانتخابات مثيرة للجدل باكستان تعاني أزمة سياسية غير مسبوقة

تقف باكستان على شفير الهاوية نتيجة أزمة سياسية غير مسبوقة وتفاقم الاعتداءات الإرهابية التي أوقعت عدداً قياسياً من الضحايا عام ٢٠٠٧ في وقت تستعد فيه لبدء عام ٢٠٠٨ بانتخابات ستكون حاسمة. وتجذب إسلام آباد نفسها تحت مجهر الأسرة الدولية وعلى الأخص واشنطن التي تعتبرها حليفاً أساسياً لها في «حربها على الإرهاب»، وسط مخاوف كبيرة في العالم حيال المنحى الذي تتخذه الأحداث في الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك القنبلة النووية. وكان الرئيس الباكستاني، برويز مشرف، الذي استولى على السلطة قبل ثماني سنوات في انقلاب عسكري أبيض، تحول إلى أحد أقرب حلفاء واشنطن بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وما عزز موقعه هو النجاح الاقتصادي الذي تمكن من تحقيقه إلى حد ما والذي لم تتضمنه حصيلة سلفيه رئيسي الوزراء السابقين، بي نظير بوتو، ونواز شريف، اللذين يتزعمان، اليوم، المعارضة. غير أن الوضع تبدل بشكل مفاجئ في مارس ٢٠٠٧ حين حاول مشرف إقالة رئيس المحكمة العليا، ما أثار موجة تظاهرات غير مسبوقة خلال ثماني سنوات وتفاقت الأزمة حين قدم طعناً أمام القضاء في إعادة انتخابه بالاقتراع غير المباشر في السادس من أكتوبر. وإزاء تهديد المحكمة العليا بإبطال انتخابه، عمد الرئيس في الثالث من نوفمبر إلى فرض «حالة الطوارئ» وفي اليوم التالي استبدل أعضاء المحكمة العليا المعارضين له فعيّن مكانهم أعضاء موالين له وفي ٢٢ نوفمبر صادقت هذه «الهيئة» على إعادة انتخابه. وتحت وطأة ضغوط دولية مكثفة، رفعت «حالة الطوارئ» في ١٥ ديسمبر عشية افتتاح حملة الانتخابات التشريعية والمحلية المقررة في الثامن من يناير. وإذا كانت المعارضة تندد مسبقاً بعمليات تزوير انتخابي، إلا أنها تخلت عن تهديدها الرئيسي الذي كان يثير مخاوف مشرف على ما يبدو وهو مقاطعة الانتخابات ومن المرجح أن تتوجه إلى صناديق الاقتراع مشرمة بفعل خلافات كبيرة في وجهات النظر في صفوفها. ولا يزال الغموض يخيم على النتائج المتوقعة لهذه الانتخابات ويطلق الخبراء السياسيين والدبلوماسيون تكهنات متعارضة بهذا الصدد. فيما أن تعتمد أوساط مشرف إلى عمليات تزوير ليتمكن من الاحتفاظ بالسلطة ومن المحتمل عندها أن ينزل الباكستانيون بكثافة إلى الشارع، وإما أن يعقد تحالفات. وفي هذا الإطار طرحت مجدداً بعد رفع «حالة الطوارئ» فرضية ظلت لوقت طويل مرجحة وهي أن يعقد مشرف تحالفاً مع بوتو تتولى بموجبه رئاسة الحكومة وفق تشكيلة للسلطة تحظى بتأييد صريح من الولايات المتحدة التي تعتبرها الحصانة الوحيدة في وجه الإسلاميين. أما السيناريو الأخير الذي يطرحه صحفيون وهو الأكثر تشاؤماً، فيتوقع في حال تزايد مخاطر حصول فوضى في البلاد أن يتخلى الجيش عن مشرف.





محمد بن زايد يدشن "برستيغ جيت" للطيران الخاص ● أعلنت هيئة سعودية مكلفة محاورة الإسلاميين المتطرفين عبر «الإنترنت»، استعدادها لمحاورة المسؤولين الثاني في تنظيم «القاعدة»، أيمن الظواهري، بحسب ما ذكرت صحيفة «الحياة»، أمس. ونقلت الصحيفة عن المتحدث الرسمي باسم «حملة السكينة» التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في السعودية، الشيخ خالد المشوح، أن الحملة مستعدة لمحاورة الظواهري إذا ما أظهر رغبة في الوصول إلى الحق والاعتراف بالأصول والثوابت الدينية. وأشار المشوح إلى أن «التقنيات الحديثة تجعل الحوار مع الظواهري ممكناً، إن كانت رغبته في الحوار صادقة وحقيقية».



البحرين: صرف إعانات للعاطلين عن العمل

أعلن وزير العمل البحريني، مجيد العلوي، أمس، أن الوزارة قامت بصرف أول دفعة من إعانات التأمين للمتوقفين عن العمل، وهو المشروع الذي يتم عبر صندوق خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض، بموجب قانون التأمين ضد التعطل، صادق عليه البرلمان البحريني. ونقلت «وكالة أنباء البحرين» عن العلوي قوله: إن عدد المستحقين لإعانة التأمين للمتوقفين عن العمل بلغ ٧٨١٠ عاطلين يمثلون نسبة ٨٢٪ من مجموع المسجلين في نظام التأمين ضد التعطل والبالغ عددهم ٩٤٧٥ عاطلاً.



إيران تتوقع زيارة قريبة للأمير الكويت

كشفت مصادر كويتية مطلعة، أمس، عن أن أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الصباح، يستعد لزيارة إيران قريباً، لكنها أشارت إلى أن موعداً رسمياً لم يحدد بعد. ونقلت وكالة أنباء «مهر»، هذه المعلومات عن مصدر كويتي مطلع، وأشار المصدر إلى أن وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، سلك خلال زيارته الأخيرة للكويت دعوة إلى الأمير الشيخ صباح الأحمد لزيارة إيران، كاشفاً أن الأمير «أكد أنه سيلبي الدعوة». وكان متكي زار الكويت، الشهر الماضي، حيث أجرى محادثات مع المسؤولين، ومن بينهم نظيره الكويتي، الشيخ محمد الصباح.

دشن الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمس، في مطار البطين بأبوظبي شركة «برستيغ جيت للطيران»، التي تتخذ من أبوظبي مقراً، والتي تعتبر ثاني شركة طيران خاص، وأول شركة طيران خاصة يملكها القطاع الخاص. وقام معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير تطوير القطاع الحكومي، رئيس «الهيئة العامة للطيران المدني»، بحضور الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، بتسليم سعادة غيث بن هامل الغيث، رئيس شركة «برستيغ جيت للطيران»، شهادة المشغل الجوي، من «الهيئة العامة للطيران المدني».



موسكو قد تباع طهران رخصة إنتاج «توبوليف»

تتفاوض روسيا مع إيران لبيعها رخصة تصنيع طائرات نقل «توبوليف - ٢٠٤-١٠٠» للرحلات متوسطة المدى، وطائرات للنقل الداخلي من طراز «توبوليف-٣٣٤»، على ما نقل، أمس، عن مصدر مقرب من المفاوضات. وأعلن المصدر أن جولة جديدة من المفاوضات ستعقد في فبراير، ويفترض أن يتفق الطرفان خلالها على شروط بيع الرخصة. وقال: «تقدر روسيا القيمة الأولية للرخصة بثلاثة مليارات دولار». وأوضح أن نجاح المفاوضات يسمح لإيران بتجميع تلك الطائرات اعتباراً من عام ٢٠١١.



الكويت تدرس زيادة الدعم لمكافحة التضخم

قالت وكالة «كونا»، أمس، إن الكويت تعمل على تحسين دعم أسعار السلع الغذائية للحد من التضخم الذي بلغ مستوى قياسياً عند ٦,٢٪ في سبتمبر الماضي. وقال وزير التجارة والصناعة، فلاح الهاجري، للوكالة: إن مجلس الوزراء «اعتمد الإجراءات والخطوات التحسينية التي أوصت بها الوزارة بهدف تخفيف الأعباء المادية عن المواطنين». وأضاف أن «التوصيات تضمنت زيادة كميات الأرز والزيوت النباتية والحليب المجفف بنسبة ٢٥٪، مع تحسين نوعيتها، إضافة إلى إلغاء السقف الأعلى للدعم الممنوح لحليب الأطفال ومغذياتهم».





قراءة في الحديث عن استئناف التعاون العسكري بين إيران وروسيا

الحديث عن استئناف مفاوضات التعاون العسكري بين إيران وروسيا، مؤخراً، وصفقات السلاح التي تطلبها طهران في إطار هذه المفاوضات، ينطوي على جوانب عديدة لها علاقة بتوازن القوى في الخليج والشرق الأوسط.

في خطوة يمكن أن تقود إلى تبعات عميقة على أكثر من مستوى، قالت صحيفة «كومر سانت» الروسية، يوم الإثنين الماضي، أن كلاً من إيران وروسيا قد استأنفتا مفاوضاتهما التي علقت عام ٢٠٠٥ بشأن بيع أسلحة روسية إلى طهران. أهمية هذه الخطوة تنبع من اعتبارات عدة يمكن الإشارة إليها في الآتي:

* تشير المعلومات الخاصة بفحوى المفاوضات العسكرية بين إيران وروسيا وما يمكن أن تؤدي إليه، إلى مجالات واسعة للتعاون تشمل أسلحة مختلفة ومتقدمة في الوقت نفسه. فوفقاً لمعلومات الصحيفة الروسية، فإن إيران تعمل على الحصول على امتياز تجميع المروحية الروسية طراز «كا ٣٢» في أراضيها، كما قدمت طلباً في المحادثات العسكرية مع الجانب الروسي لشراء محركات طائرات روسية طراز «آر دي ٣٣» لتجهيز مقاتلات إيرانية أسرع من الصوت تحل محل المقاتلة الأمريكية «إف ٥» التي تستخدم في سلاح الجو الإيراني منذ السبعينيات. وتشير التوقعات التي أوردتها الصحيفة الروسية إلى أن إيران يمكن أن تجدد طلبها الخاص بالحصول على مقاتلات روسية متطورة طراز «ميج ٢٩» و«سوخوي ٣٠».

* من الواضح وفقاً لما سبق أن الأمر لا يتعلق بأسلحة دفاعية فقط كما كان يحدث في الماضي، «سلمت روسيا لإيران خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أنظمة دفاعية مضادة للطائرات من طراز «تور إم ١» بقيمة ٧٠٠ مليون دولار»، وإنما يمتد إلى أسلحة هجومية متقدمة تتضمن إضافة إلى الطائرات أنظمة صاروخية روسية متطورة بشكل كبير.

* وفقاً للتقارير العسكرية المختلفة، فإن القوات المسلحة الإيرانية تعاني قدم معداتها العسكرية خاصة في ما يتعلق بسلاح الجو، بالنظر إلى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة حولها ويمنعها من الحصول على أسلحة حديثة أو تجديد الأسلحة التي تمتلكها. وفي حال حصول طهران على صفقات الأسلحة التي تريدها من روسيا، فإن من شأن ذلك أن يحدث أسلحتها بشكل كبير، وبالتالي تتغلب على مشكلة قدم معداتها العسكرية، وهذا سيجعلها قوة عسكرية كبيرة.

* أشارت الصحيفة الروسية إلى أن استئناف المفاوضات العسكرية بين طهران وموسكو جاء بعد تقرير أجهزة الاستخبارات الأمريكية الأخير الذي أكد أن إيران قد أوقفت برنامجها النووي العسكري عام ٢٠٠٣، وهذا يعني أن روسيا تقف على أرض صلبة في تعاونها العسكري مع إيران، في ظل انتفاء المبرر الذي كانت تستخدمه الولايات المتحدة لممارسة الضغط عليها لمنعها من التعاون العسكري مع إيران وهو أن هذه الأخيرة تدشن برنامجاً نووياً عسكرياً. ولهذا يمكن القول إن تقرير الاستخبارات الأمريكية الأخير سوف تكون له تداعياته الواسعة على «أزمة البرنامج النووي الإيراني» وعلى علاقات إيران الخارجية، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأن هذه الأبعاد لم تتضح كلها بعد.

* أكد مدير الجهاز الفيدرالي الروسي للتعاون العسكري والتقني، ميخائيل ديمتريف، أن التعاون الروسي الإيراني في مجال الدفاع «يعزز الاستقرار في المنطقة». وهذا يعني أن موسكو تنطلق في تعاونها العسكري مع إيران من منطلق استراتيجي يتعلق بتوازن القوى في الشرق الأوسط بالنظر إلى التعاون العسكري الأمريكي مع بعض الدول في آسيا الوسطى وسعيها إلى إنشاء منظومة دفاع صاروخية بالقرب من الحدود الروسية. وعلى ذلك يمكن القول إن روسيا تمضي خطوة إلى الأمام في تحدي الولايات المتحدة عسكرياً في ضوء الخلاف حول الدرع الصاروخية.





الدعوة إلى التحول عن نظام القائمة المغلقة: أي تأثير في القوى السياسية العراقية؟

هناك دعوات على الساحة العراقية بإجراء انتخابات مبكرة وفق «نظام القائمة المفتوحة» والتحول عن «نظام القائمة المغلقة» التي أجريت على أساسه الانتخابات التشريعية الأخيرة. ومن شأن الأخذ بـ «نظام القائمة المفتوحة» أن يحدث تأثيرات مختلفة داخل الكتل السياسية من ناحية، وداخل النخبة السياسية العراقية صاحبة التأثير في القرار السياسي من ناحية أخرى.

أخذ قانون الانتخاب العراقي رقم ١٦ الصادر عام ٢٠٠٥، بـ «نظام التمثيل النسبي» الذي يعني أن كل قائمة تفوز بعدد من المقاعد في البرلمان يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. ومن المعروف أن «نظام التمثيل النسبي» يقتضي الأخذ بالتصويت على أساس القائمة. وهذه القائمة قد تكون مفتوحة أو مغلقة. القائمة المغلقة تعني أن الناخب يصوت لقائمة جامدة، يقدمها حزب معين، تحتوي على عدد من الأسماء، ولا يحق للناخب أن يتحكم في ترتيب هذه الأسماء، وإنما يعطي صوته للقائمة كاملة ككتلة واحدة وفقاً لترتيب الأسماء الذي يجيء به الحزب، ولا يحق له أن يجمع بين قوائم أكثر من حزب أيضاً. وفي هذا النظام فإن المرشحين الذين يأتون في ترتيب متقدم على قائمة الحزب الانتخابية يمتلكون فرصة أكبر للفوز من هؤلاء الذين يأتون في ترتيب متأخر. ويتيح هذا النظام فرصة أكبر للنساء والأقليات للتمثيل في البرلمانات، حيث يكون الناخب مجبراً على اختيار قائمة بأكملها حتى لو كان معارضاً لبعض عناصرها بما فيها النساء وممثلي الأقليات.

وفي «نظام القائمة المفتوحة»، يمتلك الناخب حرية أكبر، حيث يحق له أن يختار العضو الذي يريده ضمن القائمة الانتخابية التي يقدمها له الحزب. أي أن الحزب يقدم قائمة لا يلزم الناخب بترتيب معين للأسماء فيها كما لا يجبره على اختيارها ككتلة واحدة وإنما اختيار ما يراه مفضلاً لديه من ضمن الأسماء الواردة فيها. في هذا النظام تكون فرصة النساء أقل في الفوز بمقاعد برلمانية خاصة في الدول التي تتسم بالمحافظة وسيطرة التقاليد القبلية التي ترفض مشاركة المرأة في العمل السياسي، والأمر نفسه ينطبق على الأقليات التي تقل فرصة تمثيلها في البرلمانات في مثل هذا النظام خاصة في المناطق التي لا تتمتع فيها بالأقلية بوجود كبير. لأن الناخب هنا يختار مرشحين أفراداً وليست قائمة جامدة، وبالتالي يستطيع أن يرفض انتخاب المرأة أو المرشح المنتمي إلى أقلية معينة إذا كانت له مواقف مضادة لهما.

وقد أخذ قانون الانتخاب العراقي بالنظام الأول، أي بـ «القائمة المغلقة». وهذا ما يفسر أن الأحزاب والقوائم الكبيرة هي التي تسيطر على مجلس النواب، حيث حصل «الائتلاف العراقي الموحد الشيعي» على ١٢٨ مقعداً، و«التحالف الكردستاني» على ٥٣ مقعداً، و«جبهة التوافق العراقية السنية» على ٤٤ مقعداً، و«القائمة العراقية الوطنية» على ٢٥ مقعداً، و«جبهة الحوار العراقية الوطنية» على ١١ مقعداً و«الاتحاد الكردستاني الإسلامي» على ٥ مقاعد، فيما حصلت أحزاب أخرى على ٩ مقاعد، وذلك في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وخلال الفترة الأخيرة صدرت دعاوى عدة من قوى سياسية عراقية إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة مع الأخذ بـ «نظام القائمة المفتوحة» بدلاً من «القائمة المغلقة». هذا ما دعت إليه «جبهة التوافق العراقية السنية» إضافة إلى «الكتلة الصدرية» المنضوية تحت «الائتلاف العراقي الموحد الشيعي»، مشيرين إلى أن «القائمة المغلقة» لا تتيح للمواطن



معرفة مَنْ ينتخب. وهذا يقود إلى تساؤل أساسي هو: إذا ما تمّ فعلاً التحول إلى نظام الانتخاب على طريقة «القائمة المفتوحة» في العراق، خلال الفترة المقبلة، فكيف سيؤثر هذا النظام في القوى السياسية العراقية المختلفة على المستويين السلبي والإيجابي؟

كما سبقت الإشارة فإن أبرز عيوب نظام الانتخاب بـ «القائمة المفتوحة» يتمثل في تضائل فرصة فوز النساء ومثلي الأقليات في الانتخابات العامة، على عكس الأمر في الانتخابات بـ «القائمة المغلقة». إلا أن هذا العيب ينتفي في العراق بالنسبة إلى المرأة بالنظر إلى أنه وفقاً للدستور يجب ألا تقل نسبة النساء في البرلمان عن ٢٥٪ من أعضائه، وبالتالي فإن تمثيل المرأة في البرلمان مضمون بصرف النظر عما إذا كانت الانتخابات تتم وفق نظام القائمة «المغلقة» أو «المفتوحة»، حيث لا بدّ من وضع التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق نسبة التمثيل النسائي في البرلمان التي ينص عليها الدستور في ظل أي نظام انتخابي كان. وبالتالي فإن الضرر ربما يلحق هنا بالأقليات قليلة العدد التي لا تمتلك فرصة لإيصال مرشح إلى البرلمان عبر «القائمة المفتوحة» مثل المسيحيين على سبيل المثال.

على الجانب الآخر فإن لـ «نظام القائمة المفتوحة» تأثيرات مختلفة على وضع القوى السياسية العراقية إذا ما تمّ تطبيقه يمكن الإشارة إلى أهمها في الآتي:

* من الممكن أن يقلب هذا النظام التوازنات داخل الأحزاب والكتل الانتخابية المختلفة. حيث يقدم الحزب قائمة مرشحيه في الانتخابات مرتبة حسب الأهمية التي يراها الحزب لكل مرشح، إلا أن الناخبين يمكن أن يختاروا وفقاً لـ «نظام القائمة المفتوحة» مرشحين في ذيل القائمة بينما يرفضون مرشحين في مقدمتها.

* وفي صعيد متصل بالنقطة السابقة، فإن نظام الانتخاب بـ «القائمة المفتوحة» يمنع الأحزاب والكتل الانتخابية من فرض أسماء محددة على الناخبين، وهذا يزيد من أهمية دور الناخب في العملية الانتخابية، وبالتالي يزيد من اهتمام عضو البرلمان بهذا الناخب ويكون ولاؤه الرئيسي له لأنه يدرك أنه هو الذي أوصله إلى البرلمان وليس موقعه ضمن قائمة انتخابية حزبية جامدة كما هو الحال في «نظام القائمة المغلقة».

* في نظام الانتخاب بـ «القائمة المفتوحة» يكون لدى عضو البرلمان الذي فاز في الانتخابات وفقاً لها مرونة كبيرة ومساحة أو هامش حرية واسع في مواجهة الحزب أو الكتلة التي ينتمي إليها، على عكس القائمة الانتخابية «المغلقة» التي يكون عضو البرلمان الفائز وفقاً لها مجرد رقم في قائمة حزبية يستطيع الحزب تحريكه كما يشاء.

* وعلى ذلك فإن «نظام القائمة المفتوحة» يمكن أن يدفع ببعض العناصر المعتدلة أو الجديدة إلى ساحة الفعل والتأثير السياسي في الأحزاب والكتل المختلفة، بعد أن يتم اختيار وتفضيل هذه العناصر من قبل الناخبين في انتخابات عامة. ونتيجة لذلك ربما تختفي وجوه تقليدية تسيطر على بعض الكتل والأحزاب العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ والفترة السابقة على هذا الحدث، وجاء نظام الانتخاب وفق «القائمة المغلقة» ليكرّس هذا الوضع لأنه جعل هذه العناصر التقليدية أو القديمة في مقدّمة القوائم الانتخابية في الانتخابات الأخيرة وبالتالي لم يكن لأي ناخب أي حرية في الاختيار بين عناصرها أو المنضوين تحتها وإنما كان عليه أن يختارها كما هي.

بشكل عام يمكن القول إن نظام الانتخاب بـ «القائمة المفتوحة» يمكن أن يبدّل الوجوه ليس على مستوى الأحزاب والقوى السياسية المختلفة فقط، وإنما على الساحة السياسية العراقية بشكل عام. لكن في الوقت نفسه فإنه لن ينال من قدرة الكتل السياسية الكبيرة من امتلاك زمام السيطرة في الانتخابات، وإنما سيتركز تأثيره فقط على نوعية الأشخاص الممثلين لهذه القوى في البرلمان وبالتالي نوعية القيادات التي ستتحكم في القرار التنفيذي والتشريعي على السواء.





قررتا نسيان الماضي: تطوّر ملموس في العلاقات الصينية-الهندية

هكذا ترجمت الهند رفضها لسياسة احتواء الصين بمناورات حربية، هي الأولى من نوعها بين البلدين، مع بكين. ولكن الخبراء يرون أن التعاون الثنائي يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث كسرت التجارة البينية حاجز الـ ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧، مقابل ٢٥٠ مليون دولار فقط عام ١٩٩١، ويتوقع المحللون أن يقفز حجم التبادل التجاري إلى مستوى ٤٠ مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، بل ربما حلت الصين محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري للهند قريباً بالوصول إلى رقم ١٠٠ مليار دولار بعد عام ٢٠١٠.

رغم أن العالم، من واشنطن إلى طوكيو، أصبح ينظر إلى الهند باعتبارها ثقلاً معادلاً للصين التي تتنامى قوتها يوماً بعد يوم، فإن الأسبوع الماضي شهد خطوة غير مسبوقه على طريق تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين أكبر دولتين في العالم من حيث الكثافة السكانية: إجراء مناورات حربية ثنائية (تنتهي اليوم) في إقليم «يونان» الصيني، وهي المرة الأولى التي يصل فيها التعاون بين المؤسستين العسكريتين في نيودلهي وبكين إلى هذا المستوى. واللافت للنظر أن هذا التعاون يتزامن مع تحسّن واضح في العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين.

ورغم أن هذه التطورات لا تعني بحال أن الهند والصين على وشك الدخول في حلف، ولكنها تعكس بالتأكيد تحولاً مهماً ولاقياً بالنظر في موقف نيودلهي: أن الهند قررت ألا تصنع من نفسها عدوة للصين، وأن من الأفضل الاحتفاظ بصداقة التنين الأصفر، وهي تحولات يرشحها الخبراء لمزيد من التسارع. ونقلت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» عن الفريق متقاعد ساتيش نامبيار، مدير «مؤسسة الخدمات المتحدة»، وهي مركز بحثي مقره نيودلهي، قوله «إن الكثيرين الذين يعتبرون الصين تهديداً على المدى البعيد يتمنون أن يروا الهند تحاول احتواء الصين، ولكن هذه الأمنية لا تخدم مصالحنا القومية بأي حال من الأحوال».

وبالنظر إلى أن تلك هي أول مناورات حربية تجري بين الدولتين فمن الطبيعي أن تأتي هذه المناورات بصورة محدودة، حيث اقتصرت مشاركة الهند على ٩٥ جندياً شاركوا في تدريبات على أساليب «مكافحة الإرهاب». ولكن الشيء الإيجابي هو أن الدولتين قررتا أن تصبح هذه المناورات حدثاً سنوياً ثابتاً، على أمل أن يمنح هذا التعاون كل طرف فرصة التعرف إلى نوايا الطرف الآخر بكل صدق وشفافية. واعتبر راؤل بدي، المحلل العسكري بمؤسسة «جينز» في لندن، هذه المناورات بمنزلة «إعادة بناء العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة».

وذكرت الصحيفة أن التعاون الثنائي لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، حيث سبق للرئيس الصيني، هو جنتاو، أن زار نيودلهي العام الماضي لبحث إمكانية إقامة منطقة لـ «التجارة الحرة» بين الدولتين. ويبدو بالفعل أن الاقتصاد هو المحرك الأول (قبل التعاون العسكري أو الاجتماعات البروتوكولية الرسمية) الذي أعاد صياغة العلاقات بين الهند والصين. فحجم التجارة البينية تخطى حاجز الـ ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧، مقابل ٢٥٠ مليون دولار فقط عام ١٩٩١ طبقاً للإحصائيات الصادرة عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية. ويتوقع المحللون أن يقفز حجم التبادل التجاري إلى مستوى ٤٠ مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، بل ربما حلت الصين محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري للهند قريباً بالوصول إلى رقم ١٠٠ مليار دولار بعد عام ٢٠١٠.





تزوير الانتخابات أم التحالف مع المعارضة؟: خيارات مشرف للاحتفاظ بالسلطة

تنحصر خيارات الرئيس الباكستاني للاحتفاظ بالسلطة بين تزوير الانتخابات التشريعية المقبلة، للحيلولة دون حصول المعارضة على الأغلبية داخل البرلمان، ومن ثم سحب الثقة منه، أو إبرام تحالفات مع الأخيرة لتفادي ذلك.

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات التشريعية في باكستان، المقررة في الثامن من يناير المقبل، تشهد البلاد حالة من التوتر على خلفية تجدد الهجمات الانتحارية التي تستهدف مدنيين ومسؤولين حكوميين وعسكريين، كان آخرها التفجير الذي وقع، الجمعة الماضية، في أحد المساجد القريبة من مدينة كراتشي، واستهدف (أفتاب شيرباو) وزير الداخلية السابق، ثم الهجوم الانتحاري بسيارة مفخخة استهدف قافلة عسكرية في (وادي سوات) المضطرب، الأحد الماضي، وقتل فيه تسعة أشخاص بينهم أربعة جنود. الأمر الذي دفع المعارضة إلى إطلاق سيل من الاتهامات للرئيس الباكستاني، برويز مشرف. وخلال الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية للترويج لبرامجهم في مختلف أنحاء باكستان، ركز شريف وبوتو على إبراز أوجه قصور الرئيس مشرف في الفترة الأخيرة، خاصة تزايد نشاط «القاعدة» و«طالبان» في تنفيذ الاعتداءات الإرهابية التي أسقطت، خلال العام الجاري، قرابة ٧٥٠ شخصا. وفي ظل تدهور شعبية الرئيس مشرف بصورة ملحوظة، فإنه وجد نفسه في مأزق حقيقي مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة، وانحصرت الخيارات المطروحة أمامه في أمرين: إما تزوير الانتخابات، وإما التحالف مع المعارضة.

*** خيار التزوير:** اتخذ الرئيس مشرف سلسلة من الإجراءات للحفاظ على وضعه السياسي كرئيس للبلاد، حيث انتخب من قبل البرلمان السابق لشغل هذا المنصب وسط معارضة شديدة، كما استبدل قضاة المحكمة العليا الراضين لتوليته الرئاسة، وعيّن بدلا منهم آخرين موالين له صادقوا على ترشيحه، ورفضوا الطعون المقدمة ضد هذا الترشيح، إضافة إلى اتخاذ بعض القرارات التي تعزز سلطاته أثناء فرض «حالة الطوارئ»، وأصدر قانوناً يمنع الطعن في دستورية ما اتخذ من إجراءات خلال هذه الفترة. هذه الإجراءات وغيرها أثارت استياء المعارضة التي اعتبرتها مقدمة لتزوير الانتخابات من قبل الحكومة الحالية، وهو ما نفاه الرئيس مشرف. وبحسب المحللين والخبراء، فإن مشرف قد يلجأ إلى التزوير من أجل الحفاظ على ما اتخذه من إجراءات سابقة أوصلته إلى رئاسة البلاد، وتفادي أي طعن في دستوريته أو في شرعيته كرئيس. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، إبقاء هيمنة (حزب الرابطة الإسلامية) - جناح القائد أعظم - الموالي له، رغم تدني شعبيته مؤخرا، على البرلمان، لأن العكس سيكون حصول أحزاب المعارضة على الأغلبية داخل البرلمان، وفي هذه الحال قد يجد الرئيس مشرف نفسه في مواجهة عملية لسحب الثقة وفق الدستور الباكستاني، الذي يسمح، بحسب إرشاد خان، رئيس (مركز البحوث في جنوب آسيا)، بسحب الثقة من رئيس الدولة بعد تقديم أسباب وجيهة لذلك. ولكن هذا الخيار يحمل في طياته مخاطر تجدد العنف في الشارع الباكستاني بعد تعهد بوتو بتنظيم احتجاجات في الشوارع ضد تزوير الانتخابات، إضافة إلى عودة الفوضى إلى البلاد، وهو ما قد يدفع الجيش إلى التخلي عن مشرف بعد موافقة واشنطن، ومن ثم حمل جنرال جديد إلى السلطة.

*** خيار التحالف:** يطرح هذا الخيار إمكانية تحالف مشرف مع خصومه السياسيين، وتحديدًا، بي نظير بوتو، حيث طرح مجددا إمكانية عقد مشرف تحالفا مع بوتو تتولى بموجبه رئاسة الحكومة التي تتشكل بصورة متوازنة تحافظ على الاستقرار الداخلي، وتحظى بدعم واشنطن، التي تعتبر بوتو حصنا قويا في وجه المسلحين المتشددين.





خبراء غربيون: النفط العراقي «الحل الأمثل» لأزمة الطاقة العالمية

في ظل الأزمة النفطية الحالية، وبينما تحلّق أسعار برميل النفط لمستويات غير مسبوقة نتيجة أسباب متنوعة، يأتي في مقدمتها تشبّع الطاقات الإنتاجية للدول المصدّرة، والاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، يطرح خبراء غربيون وجهة نظر تفيد بأن الحل يكمن في «نفط العراق».

يرى محللون غربيون أن أحد المفاتيح المهمّة لحل الأزمة النفطية الحالية وكبح جماح أسعار النفط التي أفلت عقالها، هو بإيجاد خطة عمل، وتهيئة ظروف، تتيح الاستفادة من المخزون الضخم لـ«النفط العراقي».

ويشير هؤلاء إلى أن انخفاض مستوى العنف وتراجع عدد الهجمات ضد المنشآت النفطية العراقية أدى إلى زيادة إنتاج النفط من مليوني برميل يومياً، خلال شهر سبتمبر الماضي، إلى ٤, ٢ مليون برميل يومياً، في شهر أكتوبر المنصرم، وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة فإن مستويات الإنتاج تبقى أقل بكثير من المستوى الذي كانت عليه عندما وصلت ذروتها عام ١٩٩٠، إذ بلغت ٣, ٥ مليون برميل يومياً، كما أنها أقل من معدل الإنتاج قبل الإطاحة بحكم الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، عام ٢٠٠٣، حيث بلغ، آنذاك، ٨, ٢ مليون برميل يومياً، وهو ما يشير إلى أنه بالإمكان إنتاج كميات أكبر من النفط العراقي بشكل يسهم في تهدئة أسواق النفط والتخفيف من حالة التوتر التي تعترتها، خاصة في ظل التقارير التي تتحدث عن احتياط نفطي مؤكد يملكه العراق يبلغ ١١٣ مليار برميل، ما يجعله في المرتبة الثالثة بعد السعودية التي تملك ٢٦٢ مليار برميل، وإيران التي تملك ١٣٣ مليار برميل، وذلك وفقاً لدراستين حديثتين صدرتا عن «مركز دراسات الطاقة الدولية» فيما تذهب تقارير أخرى إلى تقدير حجم الاحتياط النفطي العراقي بما يزيد على ٢٠٠ مليار برميل، وهو ما يؤهل العراق للعب دور فعال في التخفيف من حدة أزمة الطاقة الدولية. ويضيف محللون أن قيام العراق بزيادة إنتاجه من النفط بمقدار ٣٥٠ ألف برميل يومياً، وبافتراض متوسط سعر ٨٠ دولاراً للبرميل، فإنه سيضيف ٢٤ مليون دولار يومياً إلى مجمل إيراداته النفطية. وتنقل صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» عن خبراء أمريكيين إقرارهم بأن إعادة تأهيل المنشآت النفطية العراقية لزيادة الإنتاج لن تكون مهمة يسيرة، وتضيف الصحيفة أنه «منذ عام ٢٠٠٣ فإن خطوط أنابيب النفط العراقية قد تعرضت لأكثر من ٦٠٠ هجوم، غير أن تعديلات في الاستراتيجيات الأمنية المتبعة تم إجراؤها أتاحت تدفق كميات إضافية من النفط تقدّر بنحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً عبر خط الأنابيب شمال العراق إلى تركيا، ومن ثم إلى البحر الأبيض المتوسط».

ويشير محللون إلى أنه إذا ما توافر جو من الاستقرار السياسي والأمني وبمساعدة من الشركات النفطية العالمية الكبرى فإن بإمكان العراق العودة ثانية إلى تصدير ٣, ٥ مليون برميل يومياً في غضون عام، مضيفين أن أي محاولات لتجاوز هذا الرقم ستستغرق خمس سنوات على أقل تقدير، ويسبق ذلك سنوات أخرى من أعمال الحفر والتنقيب، خاصة في ظل الحالة المتهالكة للمنشآت النفطية العراقية.

كما تبرز معوّقات أخرى سياسية قد تعرقل خطط زيادة الإنتاج، حيث سيتسبب الخلاف بين «البراجماتيين» الذين يؤيدون الاستعانة بالشركات الغربية الكبرى نظير حصة من الإنتاج النفطي، و«القوميين» الذين يخشون من أن تقوم الحكومة العراقية التي تعتمد على القوات الأمريكية والبريطانية لتوفير الحماية من العناصر المسلحة بالتخلي عن الموارد النفطية للبلاد لمصلحة هاتين الدولتين بضمن بخص».





«النزعات الحمائية» قد تؤدي إلى انهيار مبدأ «التجارة الحرة» في العالم

يحذر الخبراء الاقتصاديون من تزايد «النزعة الحمائية» لدى الدول الصناعية الكبرى، حيث تلجأ هذه الدول إلى سنّ عدد متزايد من التشريعات والقوانين التي تقيّد الاستثمارات الأجنبية فيها بذرائع ومبررات أمنية ومصالحية، ما قد يهدّد مبدأ «التجارة الحرة» في العالم، وينذر بانهيائه.

في خضم المشكلات والتحديات التي تحيق بالاقتصاد العالمي كـ «أزمة الرهن العقاري» في الولايات المتحدة والتراجع في قطاع الإسكان في بريطانيا، وارتفاع أسعار الطاقة لمستويات تاريخية، و«أزمة نقص السيولة» واضطرابات «أسواق الائتمان»، يحذر الاقتصاديون من مشكلة يرون أنها لا تحظى بالاهتمام الكافي على الرغم من خطورتها وآثارها المحتملة، وهي تزايد «النزعات الحمائية» والتوجّهات الانغلاقية لدى الدول المتقدمة، ما قد يؤدي إلى تضيق الخناق بشكل أكبر على اقتصاد العالم الذي ينتاب المراقبون مخاوف من تعرّضه لانتكاسة خلال العام المقبل.

ويشير الاقتصاديون إلى أن هذا العقد قد شهد منذ بدايته نكوصاً عن الالتزام بالقواعد التي يملئها مبدأ «التجارة الحرة» العالمية، وذلك نتيجة إخفاق الوفود المفاوضة التي تمثل الدول الصناعية الكبرى في التوصل إلى إنجاز ملموس والاتفاق على حدّ أدنى من التصورات المشتركة على صعيد مباحثات «منظمة التجارة العالمية» الخاصة بـ «جولة الدوحة» التي يفترض حسمها خلال العام المقبل كأقصى تقدير، إلا أن الخلافات والروح العدائية التي تسود أجواء المباحثات، كما يرى المراقبون، أعاقت التوصل إلى نتائج ملموسة، حتى أصبحت احتمالات انهيار المباحثات هي الأكثر ترجيحاً.

كما أن الخلافات والحساسيات التي تتسم بها العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والولايات المتحدة والصين من جهة أخرى، وبالاقتران مع الهواجس الغربية من أن ازدهار الاقتصاد الصيني سيكون على حساب الرخاء في الدول الغربية وسيتسبب بتقليص فرص العمل لشعوبها، وهو تخوف غير منطقي ولا أساس اقتصادي له، ويأتي نتاج الترويج من قبل السياسيين لهذا الادّعاء لغايات وأهداف سياسية، ولا سيما في الولايات المتحدة التي تشهد سابقاً انتخابياً محموماً، هو الأكبر والأشد زخماً منذ ٨٠ عاماً، إذ يسعى السياسيون لاستمالة الناخبين من خلال ترديد شعارات وطنية تؤدي إلى تنمية الروح العدائية والحساسيات ضد الاستثمارات الأجنبية، وهو أمر انخرط فيه حتى أولئك الذين يدركون خطورة هذه الممارسات ويعارضون التوجّهات والسياسات الانغلاقية، إلا أنهم انساقوا وراء هذه الموجة طمعاً في استقطاب أصوات الناخبين، كما يقول محللون، وهو ما نتج عنه، مؤخراً، إقرار الكونغرس الأمريكي لقوانين «الاستثمار الأجنبي والأمن القومي» في أكتوبر الماضي، حيث نص على إلزام ترميز شريحة واسعة من الاستثمارات الأجنبية عبر مستويات جديدة من مراقبة أجهزة ولجان اتحادية تضم خليطاً من وكالات تنفيذية كبرى ووزارة الدفاع والخارجية، وغيرها.

ويؤكد المناهضون لـ «النزعات الحمائية» ضرورة أخذ العبرة من تجارب سابقة مشابهة، ولا سيما أزمة «الكساد العظيم» التي اجتاحت العالم في حقبة الثلاثينيات نتيجة لجوء الدول الصناعية إلى «السياسات الحمائية»، ولم ينقذ الاقتصاد العالمي من ذلك النفق المظلم سوى تحوّل الدول الغربية إلى سياسات اقتصادية منفتحة.

ويشار إلى أن «النزعات الحمائية» لم تقتصر على الولايات المتحدة وأوروبا فقط، إذ أقرت الصين قانوناً أطلق عليه «قانون مكافحة الاحتكار» ويلزم الشركات الأجنبية التي تسعى إلى تملك حصص في شركات صينية بالحصول على موافقات مسبقة واجتياز ما يسمى بـ «اختبار الأمن الوطني»، وهو ما أثار انتقادات أمريكية وأوروبية حادة.





دبلوماسية ساركوزي النووية.. تداخل التجارة والسياسة

يسعى الرئيس الفرنسي إلى تعزيز مكانة بلاده في المجتمع الدولي، من خلال توظيف الطاقة النووية السلمية كأحدى أدوات الدبلوماسية، ورغم أن بعضهم يربط ذلك بنزعة تجارية بحتة، يشير آخرون إلى أن ذلك يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية.

شرح الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، منذ وصوله إلى (قصر الإليزيه) في مايو الماضي، في استغلال جوانب القوة التي تتمتع بها بلاده وبصفة خاصة في المجال النووي، كونها رائدة في تصميم وبناء المفاعلات النووية، وتوفير الوقود النووي، إضافة إلى معالجة النفايات النووية. كما تعتبر شركة (أريفا) الفرنسية هي الوحيدة في العالم التي تقوم بعمل دورة الوقود النووي كاملة، بالإضافة إلى أن مجموعة (ألستوم) الهندسية الفرنسية تعتبر المورد الأول في العالم لوحدة المولدات التوربينية للبخار النووي أيضاً. هذه المزاي وغيرها شجعت الرئيس الفرنسي على إبرام اتفاقيات للتعاون النووي مع بعض الدول العربية كالمغرب والجزائر وليبيا، بالإضافة إلى بيع محطتين للطاقة النووية إلى الصين، وذلك ضمن صفقات تجارية ضخمة أبرمها الرئيس ساركوزي خارج بلاده أو في الداخل. واستكمالاً لهذا التوجه، يقوم الرئيس الفرنسي، خلال الشهر المقبل، بجولة في الشرق الأوسط تشمل دول الخليج ومصر والأردن، بحسب صحيفة «فايننشال تايمز»، يعرض خلالها التعاون مع هذه البلدان في مجال الطاقة النووية المدنية، سواء بتقديم تسهيلات نووية أو مساعدات فنية. وفي ضوء ما سبق، فإن هناك اعتبارات عدة هيأت المجال لساركوزي لانتهاج الدبلوماسية النووية كأحدى الأدوات لتعزيز نفوذ بلاده في العالم من أهمها:

* أولاً: رغبة بعض الدول العربية والإسلامية في الحصول على الطاقة النووية التي تسبغ عليها قدراً من الهيبة والمكانة الدولية بجانب الاستقلالية، وتكسيبها خبرة تكنولوجية، حيث شهدت الفترة الأخيرة إطلاق بعض المشروعات النووية للاستخدامات السلمية في أغلب الدول العربية، الأمر الذي أدرك معه الرئيس الفرنسي أن هذه الفرصة يجب عدم تفويتها، فانطلق إلى الجزائر والمغرب، واستضاف الرئيس الليبي، معمر القذافي، في باريس، وبالفعل حصلت فرنسا على عقود تجارية ضخمة واتفاق نووي في إطارها. ويسعى خلال زيارته إلى المنطقة لتتويج جهوده بالحصول على صفقات مماثلة، لأن بعض الدول التي سيزورها أعلنت عن رغبتها في الحصول على الطاقة النووية السلمية.

* ثانياً: تغليب ساركوزي النزعة التجارية الرامية إلى تعزيز الصادرات الفرنسية كجزء من سياسته الخارجية على القيم والمبادئ، حيث قوبلت زيارته الأخيرة إلى الصين بانتقادات واسعة بسبب الاتهامات العريضة للصين بانتهاكات حقوق الإنسان، وتكرار الشيء نفسه أثناء استقباله للقذافي في فرنسا. ورغم ذلك فقد أوضح ساركوزي أن المصالح تتقدم المبادئ، ما ألب عليه بعض منظمات حقوق الإنسان.

* ثالثاً: استغلال الطاقة النووية لتحقيق أغراض سياسية تحت غطاء دبلوماسي مدروس، حيث أشار برونو تترتيريه، أحد خبراء «مركز البحوث الاستراتيجية» في باريس، إلى أن الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع ليبيا والجزائر هي رسالة موجهة إلى إيران، ويقصد منها إظهار أن فرنسا لا تحرم الدول النامية الحصول على مزايا البرامج النووية السلمية، في إشارة إلى أن تخلي إيران عن إنتاج القنبلة النووية سيتيح لها الحصول على دعم دولي في مجال الطاقة النووية السلمية، ويبعدها عن خطر العقوبات الاقتصادية وشبح العمل العسكري.



مرحلة جديدة من العلاقات الليبية - الروسية لافروف يمهّد لزيارة بوتين إلى طرابلس

علقت صحيفة «فريميا نوفوستي» الروسية في مقال لها على زيارة وزير الخارجية الروسي إلى ليبيا، حيث رأت الصحيفة أن هذه الزيارة تأتي تمهيداً للجولة المرتقبة للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في نهاية ولايته الرئاسية والتي يبدو أنها ستشمل عدداً من دول شمال إفريقيا، كما أكدت الصحيفة على أهمية العلاقات الروسية-الليبية ولا سيما أن هذه الزيارات تأتي بعد الجولة الأوروبية الأخيرة للرئيس الليبي، معمر القذافي. ويبدو أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ينوي القيام بزيارة رسمية إلى ليبيا وذلك خلال الفترة الأخيرة من ولايته الرئاسية. وستشمل هذه الزيارة التي ستبدأ مطلع العام الميلادي الجديد عدداً من الدول في شمال إفريقيا. أما تفاصيل هذه الزيارة والموضوعات التي سيتم طرحها على مائدة المفاوضات فهذا ما سيحدده وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، الذي يقوم حالياً بزيارة إلى طرابلس وهي أول زيارة له إلى ليبيا حيث سيبحث مع المسؤولين الليبيين تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. وكان الرئيس الليبي، معمر القذافي، قام، مؤخراً، بجولة أوروبية استغرقت أسبوعين شملت كلاً من البرتغال وفرنسا وإسبانيا حيث عمل على تحسين علاقات بلاده مع الغرب بعد سنوات عدة من الأزمات المتتالية. وكانت الولايات المتحدة قد شطبت ليبيا من قائمة الدول المتمرّدة وذلك بعد أن أعلنت استعدادها لإغلاق ملفها النووي وتعهّدت بعدم إنتاج أسلحة الدمار الشامل. كما تعهّدت طرابلس بدفع تعويضات لضحايا حادثة طائرة «بان أمريكان» عام ١٩٨٨، ورغم أن العلاقات الليبية-الروسية لم تشبها أي مشكلة فإن الأوضاع أو الظروف الخاصة التي مرّت بها ليبيا، خلال السنوات الأخيرة، في علاقاتها مع المجتمع الدولي منعت موسكو من توسيع نطاق علاقاتها مع طرابلس. على أي حال، فإن المراقبين يرون في زيارة لافروف إلى ليبيا والزيارة المزمع أن يقوم بها بوتين إلى هذه الدولة بأنها مرحلة جديدة في توسيع العلاقات بين الطرفين.

روسيا تؤكد ضرورة حل قضية «إقليم كوسوفو» في إطار الأمم المتحدة فقط

أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسي، ميخائيل كامنين، أمس، أن حل قضية «إقليم كوسوفو»، يتعدى صلاحيات الاتحاد الأوروبي، مشدداً على ضرورة حل الأزمة في إطار الأمم المتحدة، وأعاد كامنين إلى الأذهان قرار «مجلس الأمن الدولي» حول «كوسوفو»، الذي ينص على: «أن يبقى الإقليم تحت إشراف الإدارة المدنية المؤقتة للأمم المتحدة. حتى حلّ قضية وضعه النهائي، ولا يجوز تأسيس أي بعثة دولية أخرى، إلى جانب الإدارة المذكورة، أو بدلا منها إلا بموافقة مجلس الأمن». وأكد المسؤول الروسي أن محاولات الغرب، لجعل الإدارة الأممية في «كوسوفو»، لآلية فعالة لإقامة دولة مستقلة في أراضي «كوسوفو» تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية. ومن ناحيته أكد سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن بلاده ترفض تغيير الحدود الدولية باعتبار ذلك مخالفة مباشرة لميثاق الأمم المتحدة، وأنها ستستخدم حق «الفيتو» في «مجلس الأمن الدولي» بهدف إسقاط أي قرار يصادق على إعلان استقلال «كوسوفو» من جانب واحد. وعلى صعيد ذي صلة، كشف المندوب الروسي الدائم في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، عن انقسام داخل المجلس بشأن قضية «إقليم كوسوفو»، مشيراً إلى أن الصين وجمهورية جنوب إفريقيا واندونيسيا، وقطر أعربت عن قلقها من محاولات تسوية هذه المشكلة الحساسة خارج إطار الأمم المتحدة. في حين ظهر الاختلاف في مواقف دول الاتحاد الأوروبي، وحلف «الناطو»، فدول مثل قبرص وإسبانيا ورومانيا واليونان ترفض إعلان استقلال «كوسوفو»، نظراً لأنها تصطدم بالمبول الانفصالية، وقال الرئيس الروماني، ترايان بيسييسكو، بأن رومانيا لن توافق على إعلان استقلال «كوسوفو». بخاصة من جانب واحد، وتتخذ الحكومة الإسبانية، موقفاً ماثلاً، مع أن مدريد تؤكد في الوقت نفسه، أن كلمة الفصل. يجب أن تعود إلى أوروبا والولايات المتحدة للتدخل في الأمر.



تل أبيب

جدل في إسرائيل حول طبيعة العلاقة مع «الناو»

رغم العلاقة الاستراتيجية التي تربط بين إسرائيل وحلف «الناو»، فإن جدلاً أثير، مؤخراً، حول طبيعة هذه العلاقة في أعقاب مشاركة وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، في مؤتمر «الحوار الشرق أوسطي» الذي نظمه «الناو» في بروكسل، وصرحت فيه بأن «مقدرة إسرائيل على التوصل إلى اتفاق يقوم على تنازلات إقليمية جوهرية ترتبط بحاجتها لضمان أمنها ومستقبلها». فقد انتقد ألكيم هعتسني في مقال افتتاحي بصحيفة «يديعوت أحرونوت» هذه التصريحات، معتبراً أنها تحول إسرائيل إلى دولة تابعة أو تحت وصاية حلف «الناو»، مشيراً إلى أن تصريحات ليفني تعني أن إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات إقليمية عميقة ستشكل خطراً على أمنها ومستقبلها، وأنها لن تستطع حماية أمنها لدرجة أنها ستحتاج إلى جيوش «الناو» لحمايتها. وقرن الكاتب بين هذه التصريحات وتصريحات، موشيه ديان، عشية حرب يونيو ١٩٦٧ حينما قال: «نحن لا نرغب بأن يقاتل الشبان الأمريكيون من أجلنا»، معتبراً أن كلمات ديان كرّست استقلالية إسرائيل أما تصريحات ليفني، الآن، فتقوم بتبديد ذلك. وأضاف الكاتب: «جذور كلمات ليفني الخطيرة موجودة في «خريطة الطريق». لافتاً النظر إلى أن إسرائيل سمحت لـ «الرباعية الدولية» بأن تتدخل عميقاً في مصالح إسرائيل القومية، وأعطت لها دور الرقابة والتحكّم في شؤون الإرهاب العربي، والاستيطان اليهودي مع حفظ الفوارق، وخولتها بالإعلان عن دولة فلسطينية، وفي «أنابوليس» قامت ليفني ورفاقها بالتركيز على «خريطة الطريق» بصورة أكبر، حين أشارت إلى أن عقد الاتفاق حول استقلال فلسطين لن يكون مشروطاً كما في السابق بتصفية الإرهاب؛ وهذا يعني أن المرحلة الانتقالية التي أدخلها شارون: دولة فلسطينية ذات حدود وصلاحيات مؤقتة «ألغيت»؛ كما قيدت إسرائيل بجدول زمني لعام واحد ستكون ملزمة في نهايته بالانسحاب إلى الخط الأخضر وفقدان عاصمتها التاريخية وإجلاء ٣٠٠ ألف من مواطنيها واستيعاب مئات آلاف «اللاجئين» العرب.

سيئول

كوريا الجنوبية تدرس اتفاقاً عسكرياً مع الولايات المتحدة

أعلن أهم مساعدي الرئيس الكوري الجنوبي المنتخب، لي ميونج باك، الإثنين الماضي، أنه من المحتمل أن تؤجل كوريا الجنوبية موضوع استعادة سيطرة قواتها على العمليات العسكرية وقت الحرب من الجانب الأمريكي، في حال استمرار كوريا الشمالية بتهديدها النووي. ونقلت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية عن مساعد الرئيس الكوري قوله: «إذا ما وجدت أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية عام ٢٠١٢، فسيكون تأجيل استعادة السيطرة على العمليات العسكرية وقت الحرب أمراً حتمياً، يجب أن يكون شرط جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية مقنعاً». يذكر أنه تم انتخاب لي، عمدة سيئول السابق، والذي شغل منصب المدير التنفيذي الأعلى لشركة (هيونداي)، في ١٩ ديسمبر الجاري، رئيساً لكوريا الجنوبية وفق برنامج ينتهج خطأً متشدداً تجاه كوريا الشمالية، ودعا في أكثر من مناسبة إلى علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وذلك لدفع كوريا الشمالية للتخلي عن برامج أسلحتها النووية. فيما واجه الرئيس المنتهية رئاسته، روه مو هيون، انتقادات حادة لسنوات عدة من قبل المحافظين، بسبب خطته الرامية لاستعادة السيطرة على العمليات العسكرية وقت الحرب، حيث يخشى العديد من أن يؤدي ذلك إلى تقويض التحالف بين سيئول وواشنطن، وإضعاف قدرات كوريا الجنوبية التكتيكية في حال حدوث نزاع. وكانت كوريا الشمالية قد عملت على زعزعة الاستقرار في الإقليم، العام الماضي عندما قامت بتنفيذ أول تجربة نووية لها، لكنها اتخذت خطوات تدريبية لنزع الأسلحة النووية وفقاً لاتفاق نزع الأسلحة النووية مقابل المساعدات، والذي وقّعت عليه الأطراف الستة، مطلع هذا العام، ولكن يبدو أن العملية قد واجهت عقبة الأسبوع الماضي، عندما ادّعى مسؤولون في واشنطن بأن فريق خبراءهم قد عثر على آثار يورانيوم في أنابيب تم أخذها من منشآت نووية في كوريا الشمالية.





متابعات اقتصادية

إيران ومجموعة «أديسون» الإيطالية

على وشك إبرام اتفاق

أعلن وزير النفط الإيراني، غلام حسين نوذري، الأحد الماضي، أن بلاده والمجموعة الإيطالية للكهرباء «أديسون» على وشك إبرام اتفاق بشأن تزويد أوروبا بـ ٤٢ مليون متر مكعب من الغاز الإيراني. وقال الوزير في تصريحات للتلفزيون الإيراني «أنهينا تقريباً المفاوضات مع شركة أديسون الإيطالية». وأوضح أن «احتياجات «أديسون» تبلغ ٤٢.٥ مليون متر مكعب، من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، ثم ستصبح ١٢٨ مليون متر مكعب «دون المزيد من التوضيح». ورداً على سؤال عن كيفية وصول الغاز الإيراني إلى إيطاليا قال الوزير إنه سيتم نقله عبر أنبوب غاز يعبر تركيا ثم اليونان وألبانيا. وتملك إيران ثاني أكبر احتياطي عالمي من الغاز بعد روسيا غير أنها بقيت إلى وقت قريب لابعاً صغيراً على المستوى العالمي في هذا المجال. وتواجه إيران تزايد الطلب المحلي من الغاز مع نمو عدد سكانها. وتزود إيران تركيا بليارات عدة من الأمتار المكعبة من الغاز سنوياً وقد وقعت مع أنقرة مذكرة تفاهم لتصدير غازها إلى أوروبا. وانتقدت الولايات المتحدة بشدة هذا الاتفاق وهي تضغط لإقناع الشركات الأجنبية الكبرى بعدم الاستثمار في إيران بسبب برنامجها النووي المشير للجدل. وتعاني الصناعات النفطية والغازية الإيرانية، التي تحتاج استثمارات أجنبية أيضاً، قرار البنوك الأوروبية وقف أنشطتها في إيران. وفي بداية ديسمبر وقعت إيران وشركة النفط الصينية «سينوباك» عقداً بنحو ملياري دولار لتطوير حقل «يادافاران» (جنوب غرب) النفطي الإيراني.

صحيفة: البحرين قد تحظر ملكية الأجانب للعقارات

نقلت صحيفة «خليج تايمز» اليومية، التي تصدر في الإمارات، أمس، عن عضو في البرلمان البحريني قوله إن البحرين قد تصدر قانوناً يمنع تملك الأجانب للعقارات فيها من أجل الحد من الضغوط على أسعار العقارات. وقال عبدالجليل خليل، رئيس لجنة الشؤون المالية في البرلمان، للصحيفة إن البرلمان يدرس القانون الذي سيسري أيضاً على دول الخليج الأخرى. وأضاف «هذه الخطوة تهدف إلى الحد من الزيادة غير المعقولة في أسعار العقارات في البحرين». وأظهر استطلاع أجرته «رويترز»، هذا الشهر، أن التضخم في البحرين سينخفض إلى ٣,١٪ العام المقبل من ٣,٢٪ هذا العام، وهو أدنى معدلات التضخم في دول الخليج العربية.



الكويت تقرّ إجراءات لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية

ذكرت وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، الإثنين الماضي، أن الحكومة الكويتية أقرت إجراءات لمكافحة الزيادة في أسعار المواد الغذائية بعدما طالب مشرّعون بتحريك لمواجهة التضخم الذي بلغ مستوى قياسياً عند ٦,٢٪ في سبتمبر. ونقلت الوكالة عن فيصل الحجري، نائب رئيس مجلس الوزراء، أن المجلس أقرّ إجراءات استناداً إلى توصيات لوزارة التجارة والصناعة «من شأنها أن تخفف من الغلو في الأسعار وخاصة الارتفاع المصطنع لبعض المواد الغذائية». ولم يحدّد الحجري الإجراءات التي قرّرت الحكومة اتخاذها. وكان وزير التجارة والصناعة، فلاح فهد الهاجري، أبلغ البرلمان في جلسة خاصة، عقدت في نوفمبر، بأن السلطات ستحكم السيطرة على الأسعار في المتاجر الكبيرة بهدف مكافحة الارتفاع المصطنع في الأسعار. وقفز معدل التضخم السنوي في الكويت إلى ٦,٢٪ في سبتمبر مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق مع نمو تكاليف الإسكان بنسبة ١٢,٦٪.



خليل: دخل قطاع الطاقة الجزائري يبلغ ٥٩ مليار دولار هذا العام

قال شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم الجزائري، في تصريحات نشرت، أول من أمس، إن إيرادات الجزائر من منتجات الطاقة ارتفعت إلى ٥٩ مليار دولار هذا العام. وكانت إيرادات قطاع الطاقة بلغت ٥٨ مليار دولار في العام الماضي ارتفاعاً من ٤٥,٦ مليار دولار منها ٤,٤ مليار دولار لشركاء أجانب.



العراق يطرح مزاداً لبيع ستة ملايين برميل من خام كركوك

أظهرت وثيقة اطلعت عليها «رويترز»، أول من أمس الإثنين، أن العراق طرح مزاداً جديداً لبيع ستة ملايين برميل من خام كركوك للتحميل بحلول ١٥ يناير المقبل. وآخر موعد لتقديم العروض هو الساعة ١٧:٠٠ بتوقيت «جرينتش» يوم ٣١ ديسمبر الجاري. ولم يتضح على الفور ما إذا كان العراق يتّ في عروض المزاد السابق لبيع ستة ملايين برميل للشحن حتى ٣١ ديسمبر. وأسهم انتظام مبيعات خام كركوك إلى حد ما في الفترة الأخيرة عن طريق خط أنابيب يمتد من شمال العراق إلى تركيا في زيادة إنتاج النفط العراقي في الشهور الأخيرة.

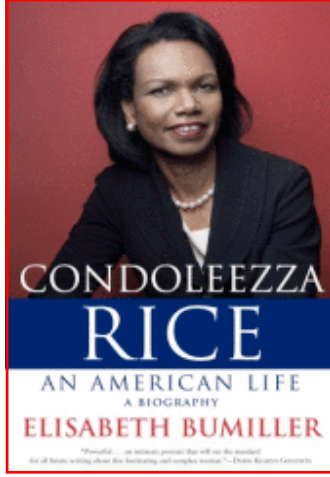


«كوندوليزا رايس: سيرة ذاتية»

الناشر: «دار راندوم للنشر» (٢٠٠٧-٢٠٠٨)

تأليف: إليزابيث باميلر (مراسلة صحفية في الـ «نيويورك تايمز»)

مواقفهم، ومبديّة دهشة زملائها السابقين، بسبب تحولاتها تلك، وترى الكاتبة أن ذلك ما يفسّر قربها من الرئيس الأمريكي، جورج بوش الابن، ومن برنت سكوكرفت. وتورد الكاتبة مجموعة من الانتقادات لكوندوليزا رايس، التي لم تأبه، وفقاً لباميلر، لصورتها السياسية، حين توجّهت إلى نيويورك لقضاء إجازتها بعد يومين فقط من إعصار «كاترينا»، وقد قالت لمؤلفة الكتاب إنها لم تدرك تأثير ذلك، حين وجّهت بأصوات غاضبة، وبالتالي عادت إلى واشنطن لتخبر الرئيس بأن مشكلة «كاترينا» تكتسب أبعاداً عرقية، كما تشير كاتبة سيرة كوندوليزا رايس.



تقول مراسلة الـ «نيويورك تايمز» إليزابيث باميلر، في كتابها الجديد «كوندوليزا رايس: سيرة ذاتية»، إن وزيرة الخارجية الأمريكية، شأنها شأن الأمريكيين، شعرت بالإحباط بسبب الحرب، وفيما يعمل الأمريكيون على تجاوز حالة الإحباط من خلال مدربين على «فن التأمل»، أو من خلال التسوّق في المحلات الراقية، فإن «كوندي»، وزيرة الخارجية، كما تلقب، تحاول الهرب من الإحباط من خلال العزف على البيانو. وتقول الكاتبة إن «كوندي» حلمت يوماً بأن تكون عازفة وفائدة أوركسترا، ولكنها عوضاً عن ذلك تخصصت في دراسة الاتحاد السوفيتي.

وفي ما يتعلق بموقف رايس من العنصرية، تقول مؤلفة الكتاب إنها تدرك أنها سوداء اللون ولا تريد من أحد أن يعلمها كيف تكون كذلك، وحيث إنها ما زالت متأثرة من أن واحدة من الفتيات الأربع اللواتي قتلن في تفجير كنيسة في مسقط رأسها «برمنجهام»، كانت صديقتها. وكان التفجير على أساس عنصري.

وعلى ذلك ترى الكاتبة أن هناك رابطاً بين «برمنجهام» و«بغداد»، في تصوّر كوندوليزا رايس، وعلى ذلك فإن رايس قارنت، وفقاً لباميلر، بين موقف معارضي «تصدير» الولايات المتحدة الأمريكية لـ «الديمقراطية»، في الشرق الأوسط وموقف الجنوبيين الأمريكيين من السود حين كانوا يمارسون الفصل العنصري على أساس أن السود غير مؤهلين للديمقراطية. وتقول باميلر إن رايس سعت دوماً للسلام في الشرق الأوسط، وقد نسقت مع تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، ووضعت خطة تهدف إلى دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، للقاء الرئيس الفلسطيني، محمود عباس «أبو مازن»، لا لتنفيذ الخطوات العملية المتعلقة بـ «خارطة الطريق»، بل للتباحث في التسوية الدائمة، وتضيف باميلر: «منذ ذلك اللقاء زارت رايس الشرق الأوسط ثماني مرات».

تقول باميلر إن «كوندي» كانت دوماً من النخبة السياسية الأمريكية التي عرفت بـ «القولكان»، نسبة إلى تمثال يمثل رمز القوة لدى الإغريق، وهي النخبة السياسية التي وجّهت السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش، ولكنها لم تكن يوماً من «المحافظين الجدد»، وفقاً للكاتبة، وقد كانت أميل إلى التيار اليساري، وصوّتت للرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، قبل أن تنضم إلى «الحزب الجمهوري»، وفي التسعينيات كان تفكيرها الأيديولوجي مستمداً من معلمها ومستشار الأمن القومي لإدارة بوش الأب، برنت سكوكرفت، والقائمة على المدرسة الواقعية. وتقتبس الكاتبة باميلر من مقال كتبه رايس لمجلة الـ «فورين أفيرز» ذائعة الصيت، عن إدارة الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، منتقدة توجّهها «الويلسوني» نسبة إلى الرئيس الأمريكي، وودرو ويلسون، ذي التوجّه «التدخل» في السياسة الخارجية، داعية إلى عدم الخوف من العراق وكوريا الشمالية. ولكن مع أحداث ٩/١١، شأن الجميع تغيّرت رايس، حسب مراسلة الـ «نيويورك تايمز»، مؤلفة الكتاب، وباتت أكثر إيماناً بسياسة خارجية أقوى.

وتقول باميلر، إذا كان هناك نمط لطبيعة العلاقات الاجتماعية، فإن رايس تقف إلى جانب الأقوياء دائماً، متبنيّة

(1) Adam Shatz, Short Cuts, London Review of Books, 3 January 2008.

(2) New York Times, 26-November-2007.